اقتصاد

المغرب: حبوب وفيرة

الرباط ـ **مصطفى قماس**

تراهن الحكومة المغربية على محصول وفير للحبوب في الموسم الحالي، لإزالة آثار شح الحصاد الذي خلفه الجفاف في العام الماضي، وكبح فاتورة الاستيراد، بينما يتوقع أن تشهد الأسعار العالمية ارتفاعاً خلال الفترة المقبلة، خصوصاً مع لجوء الصين إلى توفير مخزون من السلع الزراعية. وتتوقع وزارة الفلاحة المغربية ارتفاع محصول الحبوب بنسبة 206% خلال الموسم الحالي، 2020/ 2021، ليصل إلى 98 مليون قنطار (9,8 ملايين طن)، مقابل 32,5 مليون قنطار(3,25 ملايين طن)، في الموسم الماضي، مشيرة في تقرير حديث، إلى أنّ الزيادة المتوقعة ترجع إلى تساقط الأمطار ودرجات حرارة أقل نسبياً من المستويات التي تم تسجيلها في الموسم الماضي. ووفق البيانات الحكومية، فإنّ المحصول الجديد يرتفع بنسبة 54,8% مقارنة بمتوسط الإنتاج المسجل في الأعوام الخمسة الأخيرة. وكان بنك المغرب قد راهن على محصول في حدود 95 مليون قنطار، ما دفعه إلى توقع نمو اقتصادي في حدود 5,3%، بفضل ارتفاع القيمة المضافة للقطاع الزراعي بنسبة 17,6%، مقابل زيادة القيمة المضافة للقطاع غير الزراعي بنسبة 3,5%.

ويتوزع محصول الحبوب المتوقع في الموسم الحالي، بحسب وزارة الفلاحة والصيد البحري، بين 48,2 مليون قنطار من القمح اللين، و23,4 مليون قنطار من القمح الصلب، و26 مليون قنطار من الشعير.

وسيتضاعف محصول الحبوب ثلاث مرات في الموسم الحالي مقارنة بالموسم الماضي، حين وصل الإنتاج إلى 3,25 ملايين طن، مقابل 5,2 ملايين طن في الموسم الذي قبله و10,2 ملايين طن في 2018. وقال الخبير الاقتصادي نجيب أقصبي إنّه سيكون لزيادة المحصول وقع إيجابي على النمو الاقتصادي للدولة، مشيراً إلى أنّه لو كانت الأمطار متوفرة خلال العام الماضي، لما انكمش الاقتصاد إلى 7%، بل كان سيسجل بين 3% و4% من الناتج الإجمالي المحلي.

وينتظر أن يساعد محصول الحبوب في تخفيف ضغط فاتورة القمح والشعير على الصادرات، والتي زادت خلال العام الماضي إلى حوالي 1,6 مليار دولار، مقابل نحو مليار دولار في العام الذي قبله، بحسب بيانات مكتب الصرف الحكومي. وبلغت مشتريات المغرب من القمح في الربع الأول من العام الجاري، بحسب تقرير صادر، أول من أمس الإثنين، عن مكتب الصرف، 450 مليون دولار، بزيادة بلغت نسبتها 22,1% عن الفترة نفسها من 2020. وسيكون على المغرب مراقبة أسعار القمح في السوق الدولية. فقد ارتفعت بنسبة 40%، لتصل في سوق باريس (يورونيكست) إلى 247,5 يورو للطن، مسجلة أعلى مستوى لها منذ 2013، بينما يتوقع الخبراء أن تواصل الارتفاع في ظلّ توقعات تراجع إنتاج الحبوب في الدول المصدرة الكبرى.

وكانت المندوبية السامية للتخطيط قد توقعت أن تواصل أسعار المنتجات الغذائية في الربع الأول من العام الجاري الارتفاع بنسبة 20%، خصوصاً الحبوب والزيوت والشاي والسكر، في سياق زيادة الطلب العالمي، بسبب المشتريات الاحترازية.

في هذا الإطار، قال الخبير في القطاع الزراعي محمد الهاكش إنّ واردات المغرب من الحبوب تظل مرتفعة، حتى في الأعوام التي يجري الإعلان فيها عن محاصيل قياسية، مشيراً إلى ضرورة أن تركز سياسة الدولة الزراعية على الاكتفاء الذاتي من السلع الأساسية.

(Getty)

زراعة مليون نخلة في عُمان

أعلن جهاز الاستثمار العُماني عن بدء إجراءات العمل في مشروع لزراعة مليون نخلة، في إطار خطة لتنويع الاقتصاد، تماشياً مع رؤية السلطنة 2040. ونقلت وكالة الأنباء العمانية، أمس، عن عبدالسلام بن محمد المرشدي، رئيس جهاز الاستثمار العُماني، قوله إن المشروع سيعمل على تمكين القطاع الخاص وتحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتعتزم عُمان التوسع في تصنيع التمور والمنتجات الثانوية، الأمر الذي يُحقق قيمة مضافة عالية ترفع من قدرة التمور العُمانية على المنافسة في الأسواق الخارجية. ووفق سعود بن حمود الحبسي، وزير الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه، فإن الوزارة ستعمل على إنتاج فسائل نخيل ذات مردود اقتصادي مرتفع، من أجل توزيعها على المزارعين، وإحلال النخيل المعمرة غير التجارية بأخرى ذات عائد تجاري.

أخبار

قفزة في مبيعات السيارات بتركيا

قال اتحاد موزعي السيارات التركي، إن مبيعات سيارات الركاب والسيارات التجارية الخفيفة في تركيا قفزت 132,4% على أساس سنوي في إبريل/ نيسان الماضي

إلى نحو 61,4 ألف سيارة. وأضاف الاتحاد، وفق رويترز، أمس، أن المبيعات زادت 72,4% على أساس سنوي في الفترة من يناير/ كانون الثاني إلى إبريل/ نيسان من العام الجاري.

إندونيسيا تطرح سندات إسلامية

قالت وزارة المالية الإندونيسية، إن البلاد جمعت عشرة تريليونات روبية (693,2 مليون دولار) من بيع سندات إسلامية في عطاء، أمس الثلاثاء. وبلغ إجمالي الطلبات على الصكوك 19,9 تريليون روبية في العطاء، وهو أعلى من 17,9 تريليون روبية في العطاء السابق الذي جرى طرحه في 20 إبريل/ نيسان الماضي. وبيعت السندات الأخيرة بآجال استحقاق أقرب بعائد أعلى قليلا، مقارنة مع عوائد سندات مناظرة في العطاء السابق، بينما بيعت السندات الأطول أجلا بعائد أقل، وفق وكالة رويترز.

طيران الإمارات تعتزم تشغيل 70% من طاقتها

قال عدنان كاظم، الرئيس التنفيذي للعمليات التجارية في شركة طيران الإمارات، إن الشركة تعتزم استعادة نحو 70% من طاقتها بحلول موسم السفر في فصل الشتاء هذا العام. وتعمل الناقلة التابعة لحكومة دبي بخفض كبير لطاقتها منذ أن تسببت جائحة فيروس كورونا في وقف رحلاتها الجوية لعدة أسابيع في مارس/ آذار من العام الماضي. ومنذ ذلك الحين، استعادت عمليات من خلال 151 طائرة «بوينغ 777»، غير أن طائراتها عريضة البدن من طراز إيرباص «إيه 380» لا تزال متوقفة.

نمو أسعار المستهلك في كوريا الجنوبية

سجلت أسعار المستهلك في كوريا الجنوبية نمواً بنسبة 2,3% على أساس سنوي في إبريل/ نيسان الماضي، بأسرع وتيرة منذ ما يقرب من أربع سنوات، بسبب ارتفاع أسعار السلع الزراعية والنفطية. وتشير البيانات التي جمعتها هيئة الإحصاء الكورية، إلى أن رابع أكبر اقتصاد في آسيا قد يواجه ضغوطاً تضخمية متزايدة. ونقلت وكالة يونهاب الكورية، أمس، عن أو أون-سون المسؤول في هيئة الإحصاء قوله إن «أسعار المستهلك استمرت في الارتفاع وسط نقص المعروض من المنتجات الزراعية وتفشي مرض أنفلونزا الطيور، كما قفزت أسعار المنتجات البترولية مع ارتفاع أسعار النفط». وظل الضغط التضخمي في البلاد منخفضا العام الماضي بسبب تداعيات جائحة كورونا.

الأردنيون ثاني أكبر مستثمر عربي في بورصة أبوظبي

عمان ـ **العربي الجديد**

استحوذت الاستثمارات الأردنية في سوق أبوظبي للأوراق المالية (البورصة)، على المركز الثاني بين الاستثمارات العربية في السوق بعد استثمارات السعوديين. وقفز إجمالي التداول للأردنيين في السوق، العام الماضي، بحسب بيانات السوق التي أوردتها وكالة الأنباء الأردنية (بترا)، أمس الثلاثاء، إلى ما يقارب 319 مليون دينار (446,6 مليون دولار)، مقارنة مع ما كانت عليه في عام 2019 والبالغ آنذاك 214 مليون دينار. وحافظ المستثمرون الأردنيون على المركز نفسه في قائمة الاستثمارات العربية في سوق أبوظبي للثلث الأول من العام الحالي، بواقع 150 مليون دينار، في حين سجلت الاستثمارات خلال الفترة نفسها من العام الماضي قرابة 92 مليون دينار. وتظهر البيانات تزايدا في استثمارات الأردنيين في سوق الأوراق المالية بأبوظبي، في الوقت الذي انتقد فيه ممثلون عن رجال الأعمال في الأردن تزايد هجرة رؤوس الأموال في السنوات الأخيرة، لا سيما إلى الإمارات وتركيا، بسبب الأعباء المتزايدة على الاستثمار في المملكة الناجمة عن زيادة الضرائب والرسوم المختلفة، بينما يعاني البلد من تراجع الأنشطة الاقتصادية، خاصة منذ بداية جائحة فيروس كورونا وارتفاع معدلات الفقر والبطالة.

أطلقت قطاعات اقتصادية في الأردن تحذيرات شديدة من احتمال فقدان عشرات الآلاف من العاملين لديها وظائفهم بسبب استمرار تداعيات جائحة فيروس كورونا، وعدم قدرة القطاعات على تحمل المزيد من الخسائر والأعباء المالية نتيجة توقف بعضها عن العمل وتراجع أنشطة الأخرى بشكل كبير منذ مارس/ آذار من العام الماضي.

وحملت نقابات عمالية ومسؤولون في جمعيات استثمارية الحكومة مسؤولية تدهور سوق العمل بسبب الإجراءات التي اتخذتها، كفرض الحظر الشامل والجزئي وإغلاق العديد من القطاعات وتقييد أنشطة كافة الأعمال والمنشآت، بخاصة السياحية والتجارية والصناعية منها.

وتوقع المرصد العمالي، في تقرير حديث له، أن تتجاوز نسبة البطالة 25% خلال النصف الأول من العام الجاري، بسبب فقدان آلاف الأشخاص وظائفهم وعودة أعداد كبيرة من الأردنيين العاملين في الخارج في ظل الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها الدول التي يعملون بها أيضا، ما يرتب كلفاً مرتفعة على الاقتصاد الأردني.

مال وسياسة

المصالح الاقتصادية تسرع التقارب المصري التركي

باتت المصالح المتبادلة كلمة سر تعزيز العلاقات بين تركيا ومصر وطيّ ملف الخلافات، وسط توقعات بزيادة التبادل التجاري والاستثمارات المشتركة

اسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

تسارعت خلال الفترة الأخيرة، عمليات كسر حالة الجمود بالعلاقات الثنائية بين مصر وتركيا والممتدة لثماني سنوات، إثر موقف أنقرة من الانقلاب على الرئيس محمد مرسي عام 2013. وتفتح زيارة وفد دبلوماسي تركي، برئاسة نائب وزير الخارجية، سادات أونال، للعاصمة المصرية القاهرة، أبواب تحسين العلاقات الاقتصادية. وكان وزير التجارة التركي، محمد موش، أوضح، أول من أمس، أن بلاده تريد تحسين علاقاتها الاقتصادية مع مصر واستخدام «قربنا من الأسواق الأوروبية والآسيوية والشرق أوسطية بشكل أكثر فاعلية في تجارتنا الخارجية وتعزيز نفوق بلدنا في الإنتاج والتوريد»، معتبراً أن تطوير العلاقات الاقتصادية، سيسير بالتوازي مع العلاقات الدبلوماسية المرشحة للتطور» في الفترة المقبلة». وهذا يعني براي مراقبين، طيّ صفحة الخلافات، أو تحييد السياسي منها، لما فيه مصلحة البلدين وشعبيهما، متوقعين توقيع اتفاقية بين مصر وتركيا، لترسيم الحدود البحرية، ومن ثم إعادة النظر باتفاقية التجارة الحرة الموقعة بين البلدين، عام 2005 والتي دخلت حيز التطبيق عام 2007.

يقول رئيس جمعية رجال الأعمال التركية المصرية، أتيلا أتاسون، إن جمعيته تسعى لتعزيز التجارة الثنائية بين مصر وتركيا، مشيراً إلى أن التطورات التي تشهدها العلاقات الدبلوماسية بين البلدين سوف تنعكس بصورة إيجابية على التجارة الثنائية. ويضيف رئيس الجمعية التي تأسست قبل 18 عاما في القاهرة، وهي تمثل 733 شركة غالبيتها مصرية، أن الجمعية تمتلك استثمارات مباشرة تزيد عن مليارَي دولار في مصر، وأن أكثر من 100 ألف عامل مصري يعملون في منشآت تابعة للجمعية، كما حققت صادرات تركية إلى مصر بقيمة 3 مليارات دولار، علمًا بأن حجم التبادل التجاري بين البلدين يبلغ 5 مليارات دولار. ويوضح خلال تصريحات صحافية منذ يومين، أن هذه الأرقام غير كافية ولا تعكس الإمكانيات التجارية للبلدين؛ «نعتقد أن حجم التبادل التجاري بين البلدين سوف يرتفع إلى 3 أو 4 أضعاف خلال المرحلة المقبلة»، متوقعاً تسارعًا في حركة التبادل التجاري بين البلدين بالتزامن مع التطورات السياسية الإيجابية التي تشهدها العلاقات الدبلوماسية. ويضيف أتاسون أن قطاع الطاقة يمثل حجر الأساس في التجارة الثنائية بين مصر وتركيا، وأن التطورات التي تشهدها العلاقات الدبلوماسية التركية المصرية سيكون لها انعكاس إيجابي على تجارة البلدين.

> 21,9 مليار دولار حجم الصادرات التركية لمصر في 6 سنوات

وتكبر التوقعات في تركيا، بأن تثمر الزيارة، أو تذيب الجليد على الأقل، لتمهّد لكسر الحواجز الجمركية واللوائح البيروقراطية، التي خلفتها سنوات القطيعة السياسية بين البلدين.

يقول الاقتصادي التركي، أوزجان أويصال، إن بلاده «بدأت بتغيير بعض مواقفها وتفكيرها في العديد من الملفات، خاصة بعد «حرص أوروبا على رفع الجدران بوجه تركيا»، إذ توجهت أنقرة نحو البلاد العربية «اليوم مصر وغدا السعودية» وهو قرار تركي صائب برأيه، لأن التقارب الثقافي وأنماط الإنتاج والاستهلاك، تجعل من العلاقة التركية العربية، أكثر ديمومة واستراتيجية، حتى من العلاقات الأوروبية». ويضيف أويصال لـ«العربي الجديد» أن مصر «بلد هائل وعريق»، سواء بحجم سوقه، البالغ عدد سكانه 100 مليون نسمة، أو بما يحمله من ميزات تاريخية وتأثير على محيطه العربي وحتى الأفريقي، كما أن مصالح مصر مع تركيا، أهم وأكثر فائدة من تحالفاتها المتناوبة «سواء مع الإمارات أو اليونان». وتابع أن الاستثمارات التركية لم تتأثر بالسياسة ولم تزل استثمارات في «السيارات والبنوك وصناعة الزجاج والبناء والطاقة» وأكثر من 4 آلاف عامل تركي بمصر. وأوضح أن حجم الصادرات التركية إلى مصر، والتي لا تزيد عن 3 مليارات دولار، «قليل جداً» وتقتصر على الحديد والبلاستيك والزيوت المعدنية، في حين أن صادرات تركيا الزراعية والصناعية والعسكرية «نقطة قوة الاقتصاد التركي» لا تصل إلى السوق المصرية، كما تقتصر الواردات من مصر، على النسيج وصناعات كيميائية.

وتشير بيانات معهد الإحصاء ووزارة التجارة التركيين، إلى أن حجم الصادرات التركية إلى مصر 21,9 مليار دولار بين عامي 2014-2020، والواردات من مصر بنحو 12,1 مليار دولار في نفس الفترة، وأن الصادرات التركية لا تزيد عن 3 مليارات دولار.

ويكشف الجهاز المركزي للإحصاء في القاهرة (حكومي)، تراجع الواردات من تركيا، خلال النصف الأول من العام الماضي، إلى 1,2 مليار دولار، مقابل 1,5 مليار دولار خلال النصف الأول من عام 2019، مضيفا أن الصادرات أيضا انخفضت إلى 619 مليون دولار مقابل 774 مليون دولار. ويرى المحلل المصري ورئيس مجلس إدارة مجلة خيوط الاقتصادية، أحمد المغلاوي، أن العلاقات التجارية المصرية التركية تمتد لسنوات طويلة في عدد من المجالات، وخاصة في مجال النسيج والملابس. فهناك تبادل تجاري كبير في هذا القطاع وربما تأثر نسبياً في الفترة السابقة، بسبب الخلافات السياسية، ولكن بعودة العلاقات سنرى عودة لارتفاع حجم التبادل التجاري والاستثمارات المتبادلة. ويضيف المغلاوي من القاهرة لـ«العربي الجديد» أن «هناك العديد من المستثمرين الأتراك الذين أقاموا مصانع في مصر مثل «شاهينلر وجيد للملابس» و«نور نيل تكستايل وجولسان» وغيرهما. كل هذه الاستثمارات التركية أقامت مشروعات لتستفيد من اتفاقية الكويز للتصدير لأميركا». واعتبر أن تحسن العلاقات سيزيد من فرص الاستثمار وزيادته وتنامي حجم التبادل التجاري الذي لم يتأثر كثيراً بالخلافات السياسية. ولم يبتعد أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة سابقاً، سيف عبد الفتاح، برأيه عن المغلاوي، إذ يرى أن تركيا تفرّق بين السياسة والاقتصاد ولا تريد أن تفرط بعلاقاتها الاقتصادية مع مصر، التي تعتبرها سوقاً مهمة لتصريف إنتاجها ولا بد من المحافظة عليها. ويبيّن عبد الفتاح، خلال تصريح سابق لـ«العربي الجديد» أن العلاقات الاقتصادية بين البلدين، لم تتأثر بطبيعة الحال بعد الانقلاب بمصر، بل زادت في بعض الأعوام عمّا كانت عليه عام 2012، معتبراً أن فصل السياسة عن الاقتصاد من ميزات السياسة التركية، وليست ازدواجية كما يصفها البعض، وخاصة أن العلاقات التركية والمصرية الاقتصادية، جلها لقطاع الأعمال وليس للحكومي «بصرف النظر عن موقفنا كمصريين من الانقلاب والعلاقات معه.. فتلك مصالح دول».

ويعوّل أتراك على زيادة الاستثمارات بمصر، خاصة بواقع التوسع ببناء السكك الحديدية بطول يزيد عن 450 كيلومتراً، يمكن ربطه بخطوط السكك الحديدية الموجودة في السودان، ومساعي القاهرة لتنفيذ مشروع في مجال البنى التحتية يربط البلاد بتسع دول أفريقية، بحسب تصريح سابق لوزير النقل المصري، كامل الوزير في فبراير/ شباط الماضي. كما أكد الوزير المصري أن القاهرة تعمل على خطة شاملة ستمكّن من إنشاء 13 ميناء ومركزا لوجستيا؛ وعليه سيتم تنفيذ 35 مشروعا بقيمة 953 مليون دولار في الأشهر المقبلة، وهي مشاريع بإمكان المقاولين الأتراك ذوي الخبرة في هذه المجالات، المساهمة فيها، حسب مراقبين. وأعلن وزير الخارجية التركي مولود جاووش أوغلو، منتصف شهر مارس/آذار الماضي، عن بدء اتصالات دبلوماسية بين بلاده والقاهرة من أجل إعادة العلاقات إلى طبيعتها، مشيرا إلى أن أيا من البلدين لم يطرح شروطا مسبقة من أجل ذلك.

ويقول المحلل التركي، يوسف كاتب أوغلو، إن هناك تطورات متسارعة، تحمل رغبة تركية مصرية مشتركة في التهدئة وكسر الجمود وانتجت مبادرة سياسية لإعادة الدفء إلى العلاقة الباردة بين الجانبين. ولكن، يستدرك كاتب أوغلو خلال حديثه لـ«العربي الجديد» بأنه من المبكر أن نتكلم عن شراكات وتطور علاقات، خاصة بالمجالات الخلافية الشائكة بين البلدين، ولكن هناك تحولات وتبدلات إقليمية نشطة حبلى بتوقعات، من شأنها أن تغير من طبيعة العلاقات والتحالفات، بالمنطقة برمتها، وهو الذي انطلقت منه تركيا بشكل أساسي، خلال إعادة النظر والتحول بالعلاقات الجامدة مع مصر، منذ ثماني سنوات، أو ربما قريباً مع السعودية.

انقرة تسعى الى زيادة صادراتها ولا سيما من الملابس الى القاهرة (فرانس برس)

انخفاض العجز التجاري

ارتفع معدل الصادرات التركية خلال ابريل/نيسان الماضي بنسبة 109 بالمئة، الى 18,8 مليار دولار مقارنة بنفس الشهر من عام 2020. جاء ذلك في تصريح لوزير التجارة التركي محمد موش، اول من امس، حول بيانات التجارة الخارجية لشهر ابريل/نيسان 2021. واوضح موش ان معدل الزيادة في الصادرات هو اعلى رقم محقق لشهر ابريل على الاطلاق. واشار الى انخفاض العجز التجاري بنسبة 31,9 بالمئة في ابريل الى 3,1 مليارات دولار مقارنة مع ذات الشهر من العام 2020.

ليبيا

التعاقد مع مليوني عامل مصري خلال 3 سنوات

اكد رئيس شعبة الحاق العمالة في غرفة القاهرة التجارية، حمدي امام، انّ عدد العمالة المصرية في ليبيا قد يقترب من مليوني عامل مصري خلال 3 سنوات

القاهرة ـ **العربي الجديد**

انطلقت فعاليات الدورة الثالثة عشرة للجنة القنصلية المصرية الليبية المشتركة، أول من أمس، والتي تعقد على مدى يومين بمقر وزارة الخارجية، حيث يترأس الجانب المصري السفير عمرو محمود عباس، مساعد وزير الخارجية للشؤون القنصلية والمصريين في الخارج، فيما ترأس الوفد الليبي الدكتور محمود خليفة التليسي، وكيل الشؤون الفنية بالخارجية الليبية. ويتضمن جدول أعمال اللجنة المشتركة بين البلدين، بحث عدد من الموضوعات القنصلية والعمالية وأوضاع المواطنين المقيمين في الدولتين وموضوعات التعاون القضائي وتعزيز التعاون في مجالات النقل والجمارك والصيد وتيسير حركة انسياب الأفراد والبضائع بين الجانبين وبحث سبل تعزيز التعاون في شتى المجالات. وأكد السفير عمرو عباس خلال كلمته الافتتاحية على عمق ومتانة العلاقات التي تجمع بين البلدين، وأهمية ترسيخ أطر الشراكة والتعاون المشترك في ما بينهما بالشكل الذي يتناسب مع الروابط التاريخية والثقافية والاجتماعية التي دائما ما جمعت بين البلدين. يأتي هذا في الوقت الذي وصل فيه إلى العاصمة الليبية طرابلس، السفير محمد ثروت سليم، تمهيدا لإعادة تشغيل السفارة المصرية في ليبيا، على ضوء الاتفاقات الأخيرة بين المسؤولين في البلدين. من جانبه، قال رئيس شعبة إلحاق العمالة في غرفة القاهرة التجارية، حمدي إمام، إنّ الدفعة الأولى من العمالة المصرية إلى ليبيا من المقرر أن تسافر بعد عيد الفطر المبارك، موضحاً أن عودة العمالة المصرية إلى ليبيا مرة أخرى ستتم وفق مجموعة من الضوابط التي تحسن من أوضاعها أفضل مما كانت عليه في 2010. وأضاف في تصريحات إعلامية أن الضوابط الجديدة من المقرر أن تنظم عودة دفعات من العمالة المصرية إلى ليبيا، من أجل المشاركة في مشروعات إعادة الإعمار. ولفت إلى أن دخول العمالة المصرية إلى ليبيا مرة أخرى سيكون أفضل مما كان الحال عليه قبل عام 2011، إذ إن العمال سيعودون من خلال عقود عمل وتأشيرات عبر الضوابط التي سوف يتم الإعلان عنها عند اعتمادها بصورة رسمية. وأشار إلى أن عدداً من المشروعات العملاقة في مجال البناء سوف ينفّذ في ليبيا خلال السنوات القليلة المقبلة وهو ما يبشّر بأن عدد العمالة المصرية هناك قد يقترب من مليوني عامل مصري خلال 3 سنوات، لافتاً إلى أن هذه المشروعات ستكون في جميع القطاعات.

وأكد أن الدفعة الأولى من العمالة المصرية من المقرر أن تصل إلى ليبيا، بعد إعادة فتح السفارة والقنصلية العامة المصريتين هناك. وسيكون للشركات المصرية العاملة خصوصا في القطاع العقاري والصناعات المرتبطة بها نصيب كبير في عملية إعادة إعمار ليبيا، إذ تسعى الدولة المصرية لتشجيع القطاع الخاص في مصر على الاستثمار في دولة ليبيا خلال الفترة المقبلة. يذكر أن رئيس الوزراء المصري، مصطفى مدبولي، وقّع مع رئيس حكومة الوحدة الوطنية الليبية، عبد الحميد الدبيبة، مذكرة تفاهم يتم بموجبها تنظيم عودة العمالة المصرية إلى ليبيا من أجل المشاركة في إعادة إعمار وتنمية الدولة الليبية. وأبرمت مصر وليبيا 11 مذكرة تفاهم من أجل التعاون المشترك بين البلدين، على هامش زيارة مدبولي للعاصمة الليبية طرابلس في 22 إبريل/ نيسان الماضي.

استثمار ليبيا يفتح أبوابه أمام عودة العمالة المصرية (محمود تركيا/ فرانس برس)

الكويت

هجرة الوافدين تهوي بالاستثمارات العقارية

الكويت ـ **احمد الزعبي**

مع مواصلة العمل بالقيود المشددة التي فرضتها السلطات الكويتية، واستمرار قرار حظر التجول الجزئي في البلاد، تتكبّد القطاعات الاقتصادية خسائر كبيرة، فيما كان القطاع العقاري الأكثر تضرراً، حيث أدت عمليات ترحيل الوافدين وتسريحهم من أعمالهم إلى تهاوي استثمارات القطاع منذ بداية العام. وفي هذا الإطار، كشف تقرير لمركز الكويت الدولي للدراسات الاقتصادية (معتمد حكومياً) واطلعت عليه «العربي الجديد»، "القطاع الاستثماري تكبد خسائر فادحة من بداية أزمة جائحة كورونا العام الماضي، وخصوصاً في ظل الضغوط غير المسبوقة على العمالة الوافدة في الكويت. وذكر التقرير أن هناك ما يقرب من 50% من الوحدات السكنية والتجارية في القطاع الاستثماري تبحث عن مستأجرين أو مشترين، فيما تتزايد الضغوط على الشركات العقارية والملاك الذين يواجهون أزمات لم تشهدها البلاد من قبل.

وجاء في التقرير أن إجمالي خسائر قطاع العقار الاستثماري في الكويت بلغت ما يقرب من 800 مليون دولار، في عام 2020، فيما بلغت خسائر الربع الأول من العام الجاري ما يقرب من 290 مليون دولار. ويبلغ متوسط قيمة إيجار الوحدة السكنية التي يستأجرها الوافد مع عائلته (شقة مكونة من غرفتين وصالة) ما يقرب من 950 ديناراً، فيما تبلغ قيمة إيجار شقة مكونة من غرفة وصالة 700 دولار. وفي مواجهة الزيادة غير المسبوقة في أعداد الإصابات بفيروس كورونا خلال الأشهر الماضية، قررت الحكومة فرض حظر التجول الجزئي منذ تاريخ 7 مارس/ آذار الماضي، فيما قررت تمديد حظر التجول حتى نهاية شهر رمضان. من ناحيته، قال الخبير الاقتصادي الكويتي، ناصر بهبهاني، لـ«العربي الجديد»، إن القطاع العقاري الاستثماري في الكويت كان من بين أكثر القطاعات الاقتصادية تضرراً جراء أزمة كورونا، فيما أدت القرارات الحكومية إلى تفاقم معاناة الشركات العقارية وملاك العقارات في المناطق الاستثمارية.

وأضاف بهبهاني أن هناك مئات الآلاف من الوافدين الذين غادروا البلاد بسبب قرارات الحكومة الكويتية، وتصاعد الخطاب العنصري ضدهم، بالإضافة إلى الآلاف الذين غادروا طوعاً بسبب تردي الأوضاع المعيشية على خلفية تداعيات جائحة كورونا. وأوضح أن هناك أيضاً نسبة كبيرة من الوافدين أصبحوا بلا عمل خلال الفترة الماضية، بعد تسريحهم من وظائفهم في ظل توجه عدد كبير من شركات القطاع الخاص نحو خفض التكلفة لمواكبة الظروف الراهنة والخسائر التي تكبدتها الشركات الكويتية. وبيّن أن الاستمرار في حملة التطعيم وإعادة فتح المطار قد يساهمان في إنعاش نشاط العقار الاستثماري، داعياً الحكومة الكويتية إلى اتخاذ قرارات من شأنها إعادة الاستقرار إلى القطاع العقاري الذي تضرر بصورة كبيرة بسبب أزمة جائحة كورونا.

على جانب آخر، قال مصدر حكومي كويتي لـ «العربي الجديد» إنّ عدد الوافدين في نهاية شهر مارس/ آذار العام الجاري انخفض إلى 2,8 مليون نسمة، بالمقارنة مع 3,9 ملايين نسمة في عام بداية شهر إبريل/ نيسان، موضحاً أن هناك ما يقرب من 15 ألف إقامة تسقط شهرياً بسبب استمرار إغلاق المطار. وذكر المصدر الذي رفض الكشف عن اسمه أن هناك ما يقرب من 380 ألف وافد خارج الكويت في الوقت الحالي، ولديهم إقامات سارية، مشيراً إلى أن الحكومة تسمح بتجديد إقاماتهم وهم في الخارج. إلى ذلك، قال الباحث المتخصص في الشأن العقاري، خلدون الحمد، إن العقار الاستثماري عانى تراجعات بسبب عدم وضوح الرؤية بشأن فتح المطار، ووجود آلاف العالقين من غير الكويتيين في الخارج، مبيناً أن التراجع في الأسعار تجاوز في بعض المناطق حاجز 35%.

وأشار الحمد إلى أن العقار التجاري يعد الأكثر معاناة، لكونه لا يجد إقبالاً من المستثمرين للشراء عليه، بسبب تدني نسب الأشغال مقارنة بما كانت عليه قبل تداعيات أزمة كورونا، لافتاً إلى أن هناك سيولة عقارية كبيرة ستدخل السوق العقاري خلال الربع الثاني من العام الحالي، بعد دخول قانون تأجيل سداد أقساط القروض للمواطنين 6 أشهر.

وأكد أن السوق العقاري في الكويت بمختلف قطاعاته الأكثر جذباً للمواطنين خلال الفترة المقبلة، مع وجود مدخرات كبيرة. والأسبوع الماضي، وافق مجلس الأمة الكويتي على تأجيل أقساط القروض للمواطنين الكويتيين لمدة 6 أشهر.

بروفايل

رحل شارلز جيشك المؤسس المشارك لشركة Adobe، التي واكبت ظهور الحاسوب، وهي الشركة التي طورت برنامج Illustrator، والرائد في الرسومات الرقمية، وكذلك PDF، وتلك الشركة كانت مبدعة لغة Postscript

شارلز جيشك

مصطفى قماس

لم يكن اسمه يتردد كثيراً عندما يجري الحديث عمّا انتهى إليه الحاسوب، غير أن الجميع يستعمل اختراعاته، التي رفعت شارلز جيشك Charles Geschke إلى مصاف الأبطال في نظر الأميركيين والعارفين بعالم الحاسوب. قبل خمسة عشر يوما، توفي شارلز جيشك الذي بدونه ما كان لنا أن ننعم باستعمال العديد من البرمجيات على الحاسوب. فقد كان ملهماً وبطلاً في عالم تكنولوجيا الحاسوب، حسب وصف مراقبين. هو مؤسس مشارك لشركة Adobe، التي واكبت ظهور الحاسوب، وهي الشركة التي طورت برنامج Illustrator، والرائد في الرسومات الرقمية، وكذلك PDF، وتلك الشركة كانت مبدعة لغة Postscript التي تتيح التواصل بين الحاسوب والطابعة منذ سنوات الثمانينيات. هذا الابتكار جعل جيشك، كما يلاحظ الخبير في مجال الحاسوب، يسير على مسار أبيه وجده، الذين كانا متخصصين في نسخ حروف المطابع. ويحكي جيشك أن والده كان ينظر بالكثير من الإقتناع إلى المطبوعات الرقمية التي كان ينجزها بفضل Postscript، إلى اليوم الذي فحص بواسطة عدسة مكبرة حروفاً مطبوعة، ويعترف له بالنجاح. وُلد جيشك بكليفلاند بأوهايو. في عام 1939، عمل أستاذاً للرياضيات في جامعة محلية على مدى خمسة أعوام، قبل أن ينجز أطروحة في علم الحاسوب، الذي كان قد انخرط في البحث في أساساته، كي تتخذ حياته مساراً جديداً في سنة 1972 عندما بلغ 33 عاماً، حيث التحق بسان فرانسيسكو للعمل في مختبر العملاق Xerox»». انكبّ على تطوير حاسبات عملاقة وحاسوب شخصي، قبل أن ينخرط في الانشغال بمسألة الطباعة، حيث اهتم بطابعات الليزر من أجل طباعة أحرف أكثر نصوعاً، هذا ما دفعه إلى العمل على لغة تتيح للحاسوب أن يرسل للطابعة أي حرف بدقة كبيرة. غير أن زيروكس لم تتحمس لهذا الاختراع، وكل المتخصصين في التسويق قالوا إنه لا يوجد زبون له. في تلك الفترة لم يكن هناك فنان رسم يشتغل على الحاسوب. بعد ذلك اخترع Adobe عندما بلغ 43 عاماً، بمعية جون وارنوك، شريكه لمدة خمسة وثلاثين عاماً. وقعت Adobe عقداً مع «أبل»، وأضحت تكنولوجيا الطباعة Postscript معتمدة، كي تتبناها شركات الطباعة الكبيرة، غير أن ذلك لم يدفع جيشك وشريكه إلى الاقتناع بما يُقدّم، فقد سعيا إلى تطوير أداء تكنولوجيا الشركة، وهذا ما قاد إلى تطوير برنامج Illustrator.

لم يتوقف الأمر عند هذا الحد، فقد أدركت الشركة أنه يجب عليها اختراع برمجيات رقمية جديدة، وفي عام 1990 اقتنت الشركة برنامجاً لتعديل الصور. إنه فوتوشوب الذي طوره طالبنا، شغل منصب المدير العام لشركته بين 1986 و1994، ثم صار رئيساً لها بين 1989 و2000. وتولى رئاسة مجلس الإدارة بين 1997 و2017. كان مسكوناً في بدايته بمعية صديقه بعالم الحاسوب أكثر من المال. دفعهما ذلك إلى رفض عرض من ستيف جوبز بقيمة 5 ملايين دولار في عام 1983 من أجل شراء شركتهما الصغيرة، ودأبا على إنفاق ما يحصلان عليه من مال من أجل تطوير البرمجيات. احتفت الولايات المتحدة بهذا الأب لثلاثة أبناء والجد لستة أحفاد، حيث منحه الرئيس الأسبق باراك أوباما بمعية صديقه، جون وارنوك الميدالية الوطنية للتكنولوجيا والابتكار في عام 2009. تقول زوجته نانسي، إنه كان يعتبر نفسه الرجل الأكثر حظاً في العالم. تصفه بأنه كان رجلاً متواضعاً قبل أن تضيف: «كان رجل أعمال مشهوراً، مؤسس شركة كبيرة في العالم وأميركا. وبطبيعة الحال، كان فخوراً جداً بذلك، لقد كان ذلك نجاحاً كبيراً في حياته، غير أن أسرته كانت تأتي على رأس انشغالاته». تصدّر أخبار وسائل الإعلام الأميركية عندما اختطف في عام 1992، من قبل رجلين، حيث طالبا بفدية بقيمة 650 ألف دولار، إذ استجابت أسرته، غير أن صديقه كان قد أخبر الشرطة الفيدرالية، كي يلقي القبض على الجانيين ويحكم عليهما بالسجن مدى الحياة. عندما غادر الشركة، انخرط في العمل الخيري، لم يكن مليارديراً، رغم أن المؤسسة التي أحدثها بمعية صديقه، وصل رقم معاملاتها إلى 6 مليارات دولار، بل إنهما لم يستفيدا من ارتفاع قيمة الشركة في البورصة بعد انسحابها، فقد وصلت آنذاك إلى 130 مليار دولار بفضل قرارات اتخذها الرئيس الجديد شانتانو نارايان.

أخبار

ارتفاع ارباح «ارامكو» 30% في الربع الاول

أعلنت شركة «أرامكو» السعودية لإنتاج النفط أمس عن أرباح فاقت توقعات المحللين بزيادة 30 في المائة في صافي أرباح الربع الأول من العام، وأبقت على توزيعاتها النقدية، وذلك بدعم من قوة سوق النفط وارتفاع هوامش التكرير والكيميائيات.

وارتفع الربح إلى 21,7 مليار دولار في ربع السنة المنتهي في 31 مارس/ آذار الماضي من 16,7 مليار دولار قبل عام وفق بيان للشركة. كما ارتفعت إيرادات الشركة بنسبة 20,6 في المائة خلال الربع الأول من العام الجاري، إلى 272,1 مليار ريال (72,6 مليار دولار)، مقابل 225,6 مليار ريال على أساس سنوي. وأعلنت «أرامكو» عن توزيعات بقيمة 18,8 مليار دولار للربع الأول من المقرر دفعها في الربع الثاني، وهو ما يتفق مع الخط الاسترشادي لتوزيعات بقيمة 75 مليار دولار هذا العام.

وزادت أرباح شركات الطاقة العالمية مثل «إكسون موبيل» على خلفية صعود أسعار النفط الخام بنحو ثلث قيمتها تقريباً هذا العام، إذ تضاءل حجم فائض نفطي عالمي تسببت فيه الجائحة، فيما يتعافى الطلب على الوقود.

انخفاض العجز التجاري في الأردن

قالت وزارة الصناعة والتجارة والتموين الأردنية، أمس الثلاثاء، إن عجز الميزان التجاري للأردن انخفض العام الماضي بنسبة 16,5% مقارنة مع عام 2019.

وبحسب تقرير التجارة الخارجية الذي أصدرته الوزارة، فقد حدث ارتفاع طفيف في نسبة الصادرات الوطنية خلال عام 2020 بالمقارنة مع الارتفاع الذي شهدته خلال عام 2019، إذ إنّ تداعيات أزمة كورونا أثرت على الاقتصاد الأردني، وما زالت الآثار مستمرة حتى الآن والمشهد غير مستقر. ووفقاً للتقرير، شهدت قيمة الصادرات

الوطنية خلال سبتمبر/ أيلول 2020 انتعاشاً ملحوظاً لترتفع بما نسبته 12,1% مقارنة مع سبتمبر/ أيلول 2019، إذ ارتفعت الصادرات خلال هذا الشهر إلى عدة دول أبرزها: الولايات المتحدة، والسعودية، والهند، والإمارات، والجزائر، جراء ارتفاع قيمة الصادرات الوطنية من الأسمدة بما نسبته 334,2%، والحيوانات الحية بما نسبته 152,5%، والألمنيوم ومصنوعاته 50%، والصابون والنحاس ومصنوعاته بنسبة 59,5%.

افتتاح موسم القمح في قطاع غزة

افتتحت وزارة الزراعة في قطاع غزة، أول من أمس، موسم حصاد القمح. وأقامت الوزارة فعاليات الافتتاح في أرض زراعية ببلدة جحر الديك الحدودية (وسط قطاع غزة). وتم افتتاح الموسم وضوح الرؤية بشأن فتح المطار، ووجود آلاف العالقين من غير الكويتيين في الخارج، مبيناً أن التراجع في الأسعار تجاوز في بعض المناطق حاجز 35%.

وأشار الحمد إلى أن العقار التجاري يعد الأكثر معاناة، لكونه لا يجد إقبالاً من المستثمرين للشراء عليه، بسبب تدني نسب الأشغال مقارنة بما كانت عليه قبل تداعيات أزمة كورونا، لافتاً إلى أن هناك سيولة عقارية كبيرة ستدخل السوق العقاري خلال الربع الثاني من العام الحالي، بعد دخول قانون تأجيل سداد أقساط القروض للمواطنين 6 أشهر.

وأكد أن السوق العقاري في الكويت بمختلف قطاعاته الأكثر جذباً للمواطنين خلال الفترة المقبلة، مع وجود مدخرات كبيرة. والأسبوع الماضي، وافق مجلس الأمة الكويتي على تأجيل أقساط القروض للمواطنين الكويتيين لمدة 6 أشهر.

أخبار

ارتفاع ارباح «ارامكو» 30% في الربع الاول

أعلنت شركة «أرامكو» السعودية لإنتاج النفط أمس عن أرباح فاقت توقعات المحللين بزيادة 30 في المائة في صافي أرباح الربع الأول من العام، وأبقت على توزيعاتها النقدية، وذلك بدعم من قوة سوق النفط وارتفاع هوامش التكرير والكيميائيات.

وارتفع الربح إلى 21,7 مليار دولار في ربع السنة المنتهي في 31 مارس/ آذار الماضي من 16,7 مليار دولار قبل عام وفق بيان للشركة. كما ارتفعت إيرادات الشركة بنسبة 20,6 في المائة خلال الربع الأول من العام الجاري، إلى 272,1 مليار ريال (72,6 مليار دولار)، مقابل 225,6 مليار ريال على أساس سنوي. وأعلنت «أرامكو» عن توزيعات بقيمة 18,8 مليار دولار للربع الأول من المقرر دفعها في الربع الثاني، وهو ما يتفق مع الخط الاسترشادي لتوزيعات بقيمة 75 مليار دولار هذا العام.

وزادت أرباح شركات الطاقة العالمية مثل «إكسون موبيل» على خلفية صعود أسعار النفط الخام بنحو ثلث قيمتها تقريباً هذا العام، إذ تضاءل حجم فائض نفطي عالمي تسببت فيه الجائحة، فيما يتعافى الطلب على الوقود.

انخفاض العجز التجاري في الأردن

قالت وزارة الصناعة والتجارة والتموين الأردنية، أمس الثلاثاء، إن عجز الميزان التجاري للأردن انخفض العام الماضي بنسبة 16,5% مقارنة مع عام 2019.

وبحسب تقرير التجارة الخارجية الذي أصدرته الوزارة، فقد حدث ارتفاع طفيف في نسبة الصادرات الوطنية خلال عام 2020 بالمقارنة مع الارتفاع الذي شهدته خلال عام 2019، إذ إنّ تداعيات أزمة كورونا أثرت على الاقتصاد الأردني، وما زالت الآثار مستمرة حتى الآن والمشهد غير مستقر. ووفقاً للتقرير، شهدت قيمة الصادرات

الوطنية خلال سبتمبر/ أيلول 2020 انتعاشاً ملحوظاً لترتفع بما نسبته 12,1% مقارنة مع سبتمبر/ أيلول 2019، إذ ارتفعت الصادرات خلال هذا الشهر إلى عدة دول أبرزها: الولايات المتحدة، والسعودية، والهند، والإمارات، والجزائر، جراء ارتفاع قيمة الصادرات الوطنية من الأسمدة بما نسبته 334,2%، والحيوانات الحية بما نسبته 152,5%، والألمنيوم ومصنوعاته 50%، والصابون والنحاس ومصنوعاته بنسبة 59,5%.

افتتاح موسم القمح في قطاع غزة

افتتحت وزارة الزراعة في قطاع غزة، أول من أمس، موسم حصاد القمح. وأقامت الوزارة فعاليات الافتتاح في أرض زراعية ببلدة جحر الديك الحدودية (وسط قطاع غزة). وتم افتتاح الموسم

تقرير

باتت القارة العجوز عند مفترق طرق من أجل تحديد دورها في الصراع المستقبلي على النفوذ الاقتصادي العالمي بين واشنطن وبكين، فبينما تتزايد مصالح الشركات الصينية في أوروبا

أوروبا عند مفترق طرق

استثمارات بكين في القارة العجوز تهدّد خطة بايدن لمحاصرة الصين

لمحة ـ **العربي الجديد**

تهدد الشركات الصينية التي تتمدد بشكل واسع وسريع في أوروبا، تماسك القرار الموحد بدول الاتحاد الأوروبي وتعرقل صياغة سياسة موحدة في بروكسل تجاه بكين. وبينما تتزايد الاستثمارات والقروض الصينية في أوروبا، تعترض دول الكتلة التي لديها مصالح اقتصادية متنامية مع الشركات الصينية على القرارات التي تدين بكين. وبالتالي تتزايد الشكوك في دوائر غربية حول مستقبل استراتيجية الرئيس جو بايدن الرامية لمحاصرة التمدد التجاري الصيني عبر تكوين «تحالف الاقتصادات الرأسمالية» وعلى رأسها أوروبا واليابان والهند. وارتفعت حصة الاستثمارات الصينية في الشركات الأوروبية إلى نسبة تقدر بنحو 9,5% بنهاية العام 2019، كما ارتفع حجم الاستثمارات الصينية في أوروبا إلى أكثر من 120 مليار دولار في العام الماضي 2020. وتركز الشركات الصينية منذ سنوات على شراء شركات التقنية الصغيرة بدول الاتحاد الأوروبي أو تلك التي تعاني صعوبات مالية بهدف تطويرها وتوظيف الكفاءات الأوروبية بأجور مغرية، ثم تستخدم الصين هذه التقنيات لتحديث صناعاتها. وعلى الرغم من مساعي الولايات المتحدة خلال سنوات الرئيس السابق دونالد ترامب محاصرة مشروعات مبادرة «الحزام والطريق» أو مشروعات «طريق الحرير»، فإن حجم الاستثمارات الصينية في مشروعات البنى التحتية في أوروبا تتزايد، خاصة في أوروبا الشرقية ودول الجنوب الأقل تطوراً مثل اليونان والبرتغال وإسبانيا.

في هذا الشأن، قالت دراسة تحليلية نشرتها وكالة بلومبيرغ، وتناولت 679 صفقة مكتملة أو قيد التنفيذ أبرمت في 30 دولة أوروبية منذ العام 2008، إن الشركات الصينية المدعومة من الدولة أو الخاصة شاركت بصفقات لا تقل عن 255 مليار دولار، مستحوذة بذلك على 360 شركة في مختلف المجالات ابتداءً من الشركة الإيطالية لتصنيع الإطارات «Pirelli» وصولاً إلى شركة أيرلندية لتأجير الطائرات.

هذه الأرقام تعكس طموحات الصين في السيطرة على أبرز الأسواق في العالم، وهو ما أثار قلق القادة الأوروبيين، بمن فيهم المستشارة الألمانية أنغيلا ميركل، والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، اللذان ناديا بمزيد من الحذر واليقظة. وسعت مفوضية الاتحاد الأوروبي خلال العام الماضي لتضييق الخناق على تملك الشركات الصينية لحصص في بعض مؤسسات التقنية بالدول الأعضاء في دول الاتحاد، ولكن لا تزال الحصة الصينية في شركات التقنية والتصنيع الأوروبية كبيرة. وحسب دراسة نشرتها وكالة بلومبيرغ، تصدرت بريطانيا قائمة الدول الأوروبية من حيث عدد الصفقات الموقعة مع الصين، والتي وصلت خلال الأعوام العشرة الماضية إلى 227 صفقة بقيمة 70 مليار دولار، تليها في المرتبة الثانية ألمانيا بـ225 صفقة بقيمة 20 مليار دولار. في المقابل، جاءت فرنسا في المرتبة الثالثة بـ89 صفقة بلغت قيمتها 13,4 مليار دولار، متقدمة بنحو طفيف عن إيطاليا من حيث عدد الصفقات، والتي أبرمت 85 صفقة مع الجانب الصيني بقيمة 31 مليار دولار. ومن بين المشاريع التي تضعها الشركات الصينية في حسابات التنفيذ خلال الأعوام المقبلة، بناء مفاعلات نووية في رومانيا وبلغاريا، وشراء محطة للحاويات في كرواتيا، وإنشاء ميناء في السويد، والاستحواذ على شركة «سكودا» للسيارات. وفي ذات الشأن، تقول دراسة لـ«مجلس العلاقات الخارجية الأميركية»، إن ثلثي دول الاتحاد الأوروبي انضمت لمبادرة «الحزام والطريق» الصينية حتى العام الماضي 2020. ومولت بكين خلال الأعوام الأخيرة مجموعة كبيرة من مشروعات البنى التحتية في منطقة البلقان وأوروبا الشرقية التي كانت بحاجة ماسة لاستثمارات جديدة، كما تواصل الصين تصدير بضائعها إلى أوروبا عبر القطارات والموانئ والممرات ضمن مبادرة « الحزام والطريق». وفي العام الماضي 2020، تجاوز حجم تجارة البضائع بين دول الكتلة الأوروبية والصين، حجم تجارة الكتلة مع الولايات المتحدة. ويتزايد عدد رحلات قطارات البضائع الصينية إلى أوروبا، وهو ما يعني زيادة حصة البضائع الأوروبية في المتاجر بالمدن الكبرى في لندن وباريس وروما.

وقدر تحليل نشره باحثان في مجلس «العلاقات الخارجية» الأميركي في نهاية إبريل/ نيسان الماضي، ارتفاع عدد رحلات القطارات بين الصين وأوروبا بنحو 12400 رحلة خلال العامين الماضيين 2019 و2020. كما بلغ حجم الاستثمارات الصينية المباشرة في دول الاتحاد الأوروبي نحو 120 مليار دولار في العام 2020، بينما بلغ حجم الاستثمار الأوروبي المباشر في الصين نحو 140 مليار دولار وفقاً لبيانات « يوروستات». وبعض دول أوروبا الصغيرة باتت غارقة في الديون الصينية، مثل دولة الجبل الأسود التي تسعى للحصول على تمويل أوروبي لخدمة ديونها للصين. وحسب تقرير بصحيفة «ديلي إكسبريس» البريطانية، رفضت دول الاتحاد الأوروبي منح جمهورية الجبل الأسود مساعدات قيمتها مليار دولار لتمويل قرض صيني يخص مشروع طريق سريع لم يكتمل بعد. وهنالك العديد من دول أوروبا الشرقية التي ربما ستطلب مساعدات من المؤسسات المالية الأوروبية خلال السنوات المقبلة لخدمة ديونها الصينية المتنامية. من هذا المنطلق، يرى محللون أن الحلم الأوروبي يلعب دورا رئيسيا في صياغة عالم ما بعد كورونا إلى جانب الولايات المتحدة والصين. وظلت أوروبا، رغم ثقلها الاقتصادي، قطعة شطرنج طوال عقود ما بعد الحرب العالمية الثانية تلعب بها واشنطن.

الرئيس الصيني شي آلتن زيارته لأوروبا في مارس 2019 (Getty)

9,5% ارتفاع نسبة الاستثمارات الصينية في الشركات الأوروبية

ازمة الرقائق تستمر لعامين

يرى المدير التنفيذي لـ«لوجيتك» Logitech، براكين داريل، ان الازمة المتعلقة بنقص الرقائق ستنتهي بسرعة بالنسبة لبعض الصناعات، فيما ستستمر لعدة عام او اثنين في صناعات اخرى. وفي مقابلة مع شبكة «سي ان ان»، قال داريل ان شركته تمكنت من تسجيل نتائج قوية رغم ازمة «كورونا» والعمل من المنزل يدعم من مكالمات الفيديو، إذ تساهم منتجات الشركة في توصيل الافراد بمكاتبهم او افراد اسرهم او اي شخص في المستشفى او المدرسة.

3 عوامل تدعم ارتفاع قيمة الدولار

تدعم 3 عوامل ارتفاع الدولار الاميركي خلال العام الجاري وسط مخاوف النمو في اوروبا وتداعيات الموجة الحالية من جائحة كورونا في الهند

لمحة ـ **العربي الجديد**

يتجه الدولار للارتفاع بقوة خلال الأشهر المقبلة وسط الطلب القوي المتوقع على الأصول الأميركية والارتفاع الكبير المتوقع في مؤشرات سوق «وول ستريت» خلال الأشهر المقبلة. ويرى محللون إن هناك أكثر من ثلاثة عوامل رئيسية تدعم ارتفاع الورقة الخضراء في سوق الصرف: مؤشرات الانتعاش القوي للاقتصاد والخروج التدريجي من الإغلاق خلال الصيف الحالي. أما العامل الثاني، فهو توقعات ارتفاع الإنفاق الاستهلاكي الأميركي في السوق الأميركي الذي يقدر حجمه بنحو 16 ترليون دولار. أما العامل الثالث فهو تدفق الاستثمارات الأجنبية الباحثة عن العوائد الدولارية خلال العام الجاري. ويذكر أن المصارف التجارية الأميركية لديها سيولة تفوق 3,4 ترليونات دولار، وبهذه السيولة تستطيع تمويل دورة الانتعاش القوية عبر منح القروض في قطاعات الإسكان والسياحة والعقارات. وحسب وكالة رويترز، ارتفع الدولار الأميركي في تعاملات أمس الثلاثاء أمام العملات الرئيسية إلى قرب أعلى مستوى في أسبوعين، مع متابعة تصريحات مسؤولي بنك الاحتياط الفيدرالي (البنك المركزي الأميركي) حول توقعات النمو الاقتصادي الأميركي. وذكر رئيس المركزي الأميركي جيروم باول، أمس الثلاثاء، أن آفاق اقتصاد الولايات المتحدة تحسن وسط زيادة معدلات التطعيم ضد فيروس كورونا، لكنه حذر في الوقت نفسه من أن التعافي كان متفاوتاً بالنسبة للأميركيين ذوي الدخل المنخفض. وقال جون ويليامز، رئيس بنك الاحتياط الفيدرالي في نيويورك، إن اقتصاد الولايات المتحدة قد ينمو بنحو 7% في العام الجاري. وهذا المعدل أكبر من توقعات مجلس الاحتياط الفيدرالي السابقة، التي توقعت نمو الاقتصاد الأميركي بنسبة 6,5% خلال العام الجاري. وكان جيروم باول، قد أشار في تصريحات قبل أسبوعين إلى أن السياسة النقدية التي سيتخذها البنك الفيدرالي خلال العام الجاري ستعمل على دعم النمو الاقتصادي. كما طمأن المستثمرين والمصارف التجارية حول السياسة النقدية، وأشار إلى أن البنك الفيدرالي لن يرفع الفائدة قريباً حتى في حال تجاوز معدل التضخم نسبة 2,0%. ويتخوف كبار المستثمرين في السوق الأميركي من ارتفاع التضخم، الذي سيقود تلقائياً لارتفاع معدل التضخم الذي يساهم ارتفاعه على تقليل العائد المتحصل من السندات. وخسر مؤشر الدولار أمام العملات الرئيسية نحو 2,0% خلال شهر إبريل/ نيسان. ويركز المستثمرون أنظارهم على السوق الأسبوعية التي تعاني من الهيمنة الثنائية لجائحة كورونا في الهند.

يُذكر أن عوائد سندات الخزانة الأميركية القياسية لأجل عشر سنوات قد تراجعت بعد بيانات جاءت أضعف من المتوقع لقطاع الصناعات التحويلية في الولايات المتحدة، وسط توقعات من قبل مسؤولين أميركيين بأن التعافي حتى الآن «ليس قريباً بما فيه الكفاية» للدفع في اتجاه تشديد السياسة النقدية. وسجلت الورقة الخضراء ارتفاعاً مقابل العملات الرئيسية في تعاملات أمس، حيث ارتفعت مقابل اليورو بنحو 0,4% إلى 1,2013 دولار، كما زادت أمام العملة اليابانية بنسبة 0,3% عند 109,40 ينات، وصعد الدولار أمام الجنيه الإسترليني بنسبة 0,2% مسجلا 1,3884 دولار. وحسب رويترز، ارتفع الدولار أمام العملة السويسرية بنسبة 0,4% عند 0,9149 فرنك، كما صعد مؤشر الدولار أمام سلة من ست عملات بنحو 0,4% إلى 91,293 نقطة بعدما سجل 91,3910 نقطة في وقت سابق من التداولات، وهو مستوى قريب من أعلى مستوى في أسبوعين.

إلى ذلك، أثر ارتفاع سعر صرف الدولار القوي على الذهب، الذي هبط عن أعلى مستوى في أكثر من شهرين أمس الثلاثاء، إذ حد انتعاش الدولار من جاذبية المعدن كملاذ آمن، بينما يتكهن مستثمرون بأن تعافي الاقتصاد الأميركي بوتيرة أسرع من المتوقع قد يقود لرفع أسعار الفائدة. وحسب رويترز، قال تحليل بشركة جيوجيت فاينانشال سيرفسيز إن «السبب الرئيسي للتصحيح الطفيف في أسعار الدولار هو قوة الدولار». ومن المتوقع أن تضغط قوة الدولار على سعر الذهب خلال الأشهر المقبلة وسط بحث عن مستوى العائد المرتفع في السوق الأميركي.

المستثمرون يترقبون مؤشرات التضخم والسياسة النقدية الأميركية

النمو الاقتصادي يدعم عودة الدولار امام عملات كاليورو (Getty)

فايزر تحصد نجاح لقاحها

صعد إجمالي إيرادات شركة «فايزر» الأميركية بنسبة 44,6 بالمئة خلال الربع الأول من 2021 على أساس سنوي، مدفوعاً بزيادة الطلب على منتجاتها الطبية بالتزامن مع بدء تصنيعها التجاري للقاح «كورونا». وذكرت الشركة في بيان صادر أمس الثلاثاء، أن إيرادات الربع الأول من العام الجاري بلغت 14,6 مليار دولار صعوداً من 10,08 مليارات دولار في الفترة المماثلة من 2020.

وبدأت الشركة منذ نهاية 2020 الإنتاج التجاري للقاحها المشترك مع شركة «بيونتيك» الألمانية، ضد فيروس كورونا، والذي تقول الشركة إنه أثبت نجاعة ضد الفيروس فاقت 92 بالمئة. وحسب وكالة الأناضول، قالت الشركة في بيانها: إن إيراداتها سجلت قفزة قوية خلال الربع الأول 2021، قابل ذلك زيادة الاستثمار في البحث العلمي والتطوير للقاحها الحالي ضد فيروس كورونا. ونقل البيان عن البرت بورلا رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي قوله: إن «الشركة بدأت بشكل رائع في 2021، ونجحنا مبدئياً في تحقيق هدفنا متوسط الأجل حتى عام 2025، بتسجيل متوسط نمو سنوي 6 بالمئة». وأضاف بورلا: «كذلك، حققنا إنجازات سريرية وتجارية مهمة، مع الاستمرار في زيادة قدرتنا على توفير الجرعات المطلوبة بشكل عاجل من لقاح فيروس كورونا وأدويتنا إلى العالم. إنها اختراقات غيرت حياة المرضى». ورفعت الشركة توقعاتها لإجمالي إيراداتها خلال 2021 إلى 72,5 مليار دولار، مقارنة مع توقعاتها مطلع العام الجاري، البالغة 70,5 مليار دولار. وزادت: «نجاح لقاحنا ضد فيروس كورونا دفع دولا عدة حول العالم مثل كندا وإسرائيل إلى توقيع عقود معنا لفترات تتجاوز عام 2021.. نتفاوض مع دول أخرى لعقود طويلة أيضا». ومن إجمالي الإيرادات، بلغت قيمة الإيرادات المحققة من اللقاحات فقط 4,9 مليارات دولار، مقارنة مع 1,6 مليار دولار في الربع الأول 2020.

فايزر تواصل حصد نجاحات لقاحاتها ضد الفيروس التاجي

إلى ذلك تستعد إدارة الغذاء والدواء الأميركية لترخيص لقاح فيروس كورونا من شركة «فايزر/بيونتيك» للأطفال والمراهقين، الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و 15 عاماً، بحلول أوائل الأسبوع المقبل، وذلك وفقًا لما قاله مسؤول في الحكومة الفيدرالية لشبكة «سي ان أن». ووفقاً لما سبق من إجراءات، فقد تقدمت شركة فايزر بطلب للحصول على تصريح استخدام طارئ للقاح فيروس كورونا المستجد للمراهقين والأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و 15 عاماً. وسيتعين على إدارة الغذاء والدواء تعديل تصريح الاستخدام الطارئ للقاح، ولكن يجب أن تكون العملية مباشرة. وتقوم إدارة الغذاء والدواء الأميركية حالياً بمراجعة البيانات المقدمة من شركة فايزر لدعم الاستخدام الموسع. وقالت شركة فايزر في نهاية مارس الماضي إن تجربة إجراء تجارب سريرية شملت 2260 شخصاً تتراوح أعمارهم بين 12 و 15 عاماً، أظهرت فاعليتها بنسبة 100%. وفايزر/ بيونتيك من أوائل شركات الأدوية التي تمكنت من الحصول على لقاح ناجح تمت تجربة فاعليته ضد فيروس كورونا.

شركات الأدوية تحقق أكبر إيرادات بالربع الأول من العام (فريدريك براون/فرانس برس)

(العربي الجديد، الأناضول)

رؤية

لماذا تدفع مصر أعلى فائدة في العالم؟

شريف عثمان

قرر البنك المركزي المصري يوم الأربعاء الماضي إبقاء سعري عائد الإيداع والاقتراض لليلة واحدة عند مستوياتهما السابقة 8,25% - 9,25%، مشيراً إلى ارتفاع المعدل السنوي للتضخم العام إلى 4,5% في شهر مارس/ آذار الماضي، فيما بدا استمراراً لحالة الترقب التي بدأت قبل ما يقرب من ستة أشهر، حين خفض البنك معدلات الفائدة لآخر مرة في شهر نوفمبر/تشرين الثاني من العام الماضي. وبعد إعلان البنك المركزي قراره، نشرت وكالة بلومبيرغ للأنباء، تقريراً أكدت فيه أن الحكومة المصرية تدفع حالياً أعلى معدل فائدة حقيقي في العالم، ويبلغ 3,75 %، متفوقة (اللفظ لا يعكس أي شيء إيجابي) على دول أخرى مثل فيتنام وتركيا وإندونيسيا و46 دولة أخرى رصدتها دراسة أعدتها الوكالة. ويعرف سعر الفائدة الحقيقي بأنه الفارق بين معدل العائد الأساسي على العملة (8,25% على الإيداعات لدى البنك المركزي) ومعدل التضخم في البلاد (4,50%). ومع تقديري للوكالة وكاتبي التقرير، أرى أن ما نشر لا يعبر إلا عن جزء ضئيل جداً من الوضع الحقيقي، حيث تمت المقارنة بين معدل التضخم والعائد على الإيداعات لدى البنك المركزي، في حين أن حقيقة التكلفة التي تتحمّلها الحكومة المصرية تزيد عن ذلك بكثير، فقط إذا نظرنا إلى ما تدفعه الدولة لمستثمري أذون وسندات الخزانة المصرية، والتي تُقدر العائد عليها في مشروع الموازنة المصرية للعام المالي 2021 – 2022 بأكثر من 13%، بينما يتجاوز العائد عليها حالياً هذا المستوى.

لا يعكس ارتفاع العائد الذي تدفعه الدولة على أدوات الدين المصدرة سوى صعوبة إقناع مشتريها بالاستثمار فيها إلا عند هذه المستويات المرتفعة من العائد، حيث يتحدد ذلك العائد من خلال مناقصات يتم طرحها كل أسبوع، وتتم ترسية المبلغ المطروح، أي الذي ترغب الحكومة المصرية في اقتراضه، على أقل عائد يطلبه المستثمرون حتى تتم تغطية المبلغ المطروح. وفي نهاية شهر فبراير/ شباط الماضي، سجل رصيد محافظ المستثمرين الأجانب في أدوات الدين المصرية بالجنيه المصري مستوى قياسياً جديداً، هو المعادل لمبلغ 28,5 مليار دولار. وتبدو الحكومة المصرية سعيدة بمعدلات العائد التي تدفعها لمشتري أدوات الدين بالجنيه المصري من الأجانب، وتفترض أنها تضرب عصفورين بحجر واحد، حيث توفر تمويلاً للموازنة المصرية التي تعاني عجزاً مزمناً، وفي نفس الوقت توفر موارد بالعملة الأجنبية، حيث يقوم مستثمرو أدوات الدين الأجانب ببيع دولاراتهم وشراء الجنيه المصري، من أجل شراء الأذون والسندات المقومة بالعملة المحلية.

وبعيداً عن مأساة الاعتماد على الأموال الساخنة فيما تحتاجه الدولة من عملة أجنبية، بسبب العجز الدائم في ميزان المدفوعات، والتي يمكن رؤيتها إذا تصورنا خروج نصف رصيدها الحالي فقط، أي نحو 14 مليار دولار، من دولة لا يتجاوز احتياطي النقد الأجنبي فيها 40 مليار دولار، لا يبدو أن أزمة ارتفاع العائد المدفوع على القروض، كما ارتفاع حجم القروض نفسها، بشقيها المحلي والخارجي، تقل أهمية وخطورة على اقتصاد البلاد والمستقبل الذي ينتظر أبناءنا وأحفادنا.

وفي مشروع موازنة 2021 - 2022 الذي وافقت عليه الحكومة المصرية، وتم عرضه على أعضاء مجلس النواب المصري تمهيداً للتصويت عليه، تخطط الحكومة المصرية لاقتراض مبلغ 1068 مليار جنيه، مقارنة بمبلغ 998 مليار جنيه ظهرت في موازنة العام السابق، يستحوذ بند سداد فوائد القروض منها على 579 مليار جنيه، تمثل ما يقرب من 60% من الإيرادات الضريبية، وتقترب مما يتم إنفاقه على بنود أجور وتعويضات العاملين بالجهاز الإداري للدولة، والدعم والمنح والمزايا الاجتماعية، وشراء السلع والخدمات، مجتمعة.

وفي حين يظهر في مشروع الموازنة بند العجز الكلي بمبلغ 475 مليار جنيه، يقول وزير المالية في النسخة المرسلة لمجلس النواب حرفياً إن «إجمالي التمويل الذي تحتاجه الموازنة العامة للدولة لا يقف عند حدود العجز الكلي بمشروع الموازنة العامة للدولة، وإنما يمتد الأمر إلى البحث عن مصادر تمويل لتغطية أقساط القروض المحلية والخارجية، والمقدر لها مبلغ 593 مليار جنيه»، ليصل إجمالي المبلغ المطلوب اقتراضه إلى 1068 مليار جنيه.

يمنع ارتفاع بندَي الفوائد المدفوعة على القروض والأقساط الواجب سدادها توجيه المبالغ المطلوبة إلى العديد من أوجه الإنفاق التي تهم المصريين وتؤثر على مستوى معيشتهم وجودتها بصورة كبيرة. وفي حين تبذل الدولة جهوداً كبيرة لتخفيض عجز الموازنة، لإرضاء صندوق النقد الدولي، الدائن الأكبر لمصر ومهندس ما أطلقوا عليه «برنامج الإصلاح الاقتصادي»، لا يكون تخفيض العجز إلا على حساب تخفيض المبالغ المخصصة للإنفاق الاجتماعي ودعم الطاقة والغذاء، وهو ما ظهر في تزايد معدلات الفقر في مصر، ورفع أسعار الكهرباء والمياه والخبز على المواطنين.

تقول الحكومة المصرية إنها تعمل على توفير مستويات مقبولة من التعليم والعلاج لكافة المواطنين، وتفرض الاستحقاقات الدستورية توجيه نسب محددة من الإنفاق الحكومي إلى التعليم والصحة، والى الاستثمارات التابعة لهما، لتأتي فوائد الديون وأقساطها لتطيح كل تلك الخطط الوردية، وتستحوذ على أغلب ما يتاح للحكومة من أموال، وتترك الفتات الذي لا يمكن الاعتماد عليه لو كنا نرغب حقاً في إصلاح منظومتي الصحة والتعليم في مصر.

ولا تقتصر مشاكل دفع الفائدة المرتفعة على أدوات الدين المحلية على تضخم بند الفوائد واضطرارنا للاقتراض حتى نتمكن من سداد ما يستحق من ديون، حيث تساعد الفائدة المرتفعة على اجتذاب الأموال الساخنة، وتطرد الاستثمارات المباشرة، سواء كانت محلية أو أجنبية، لارتفاع تكلفة الاقتراض التي يتحملها أي مشروع يرغب في الاستثمار. وبينما تتميّز الاستثمارات المباشرة بالبطء، في التنقل من مكان لآخر، تتسم الأموال الساخنة بمرونة عالية في التحرك، تمكنها من الهروب مع أي تغيير في بيئة الاستثمار عندنا أو عندهم، الأمر الذي يمثل خطورة كبيرة على استقرار سعر الصرف في مصر، وهو الهم الأكبر في الاقتصاد المصري.